الباللثاني

صفة من تُعبل روايتُه وما يتعلق بذلك من الجرح والتعديل

المبحث الأول: في الراوي وشروط قبوله •

المبحث الثاني: فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل •

المبحث الثالث : مراتب الجرح والتعديل •

المنجث الاقرل

في الراوي وشروط قبوله

١ _ مقلمة تمهيدية :

بما أن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلنا عن طريق الرواة ، فهم الركيزة الأولى في معرفة صحة الحديث أو عدم صحته، لذلك اهتم علماء الحديث بالرواة وشرطوا لقبول روايتهم شروطاً دقيقة محكمة تدل على بعد نظرهم وسلماد تفكيرهم ، وجمودة طريقتهم .

وهنده الشروط التي اشترطوها في الراوي ، والشروط الأخرى التي اشترطوها لقبول العديث والأخبار ، لم تتوصل اليها أي ملة من الملل حتى في هذا العصر الذي يصفه أصحابه بالمنهجية والدقة ، فانهم لم يشترطوا في نقلة الأخبار الشروط التي اشترطها علماء المصطلح في الراوي ، بل ولا أقل منها . فكثير من الأخبار التي تتناقلها وكالات الأنباء الرسمية لا يوثق بها ولا يركن الى صدقها . ودلك بسبب رواتها المجهولين «وما أفة الأخبار الا رواتها، وكثيراً ما يظهر عدم صحة تلك الأخبار بعد قليل .

٢ ـ شروط قبول الراوي:

أجمع الجماهير من أئمة العديث والفقه أنه يشترط في الراوي شرطان أساسيان هما:

- أ) العدالة : ويعنون بها أن يكون الراوي:مسلما _ بالغا _ _____ عاقلا _ سليماً من اسباب الفسق _ سليماً من خوارم المروءة •
- ب) الضبط: ويعنون به أن يكون الراوي: غير مخالف للثقات _______ ولا سيء الحفظ __ ولا فاحش الغلط _ ولا مغفلا _ ولا كثير الأوهام •

٣ _ بم تثبت العدالة ؟

تثبت المدالة بأحد أمرين •

- ا) إما بتنصيص مُعدُّلِينُ عليها ، أي أن ينص علماء التعديل أو واحد منهم عليها •
- ب) واما بالاستفاضة والشهرة ، فمن اشتهرت عدالت بين أهل العلم ، وشاع الثناء عليه كفى ، ولا يحتاج بعد ذلك الى مُعَدُّل ينص عليها ، وذلك مثل الأثمة المسهورين كالأثمة الأربعة والسفيانين والأوزاعي وغيرهم •

ع _ مذهب ابن عبد البُرِّ في ثبوت العدالة:

رُأْيُ ابن عبدالبر أن كل حامل علم معروف العناية به محمول أمره على العدالة حتى يتبين جرحه ، واحتج بحديث « يُحْمِلُ هـذا العلم من كل خُلف عُدُولُه ، ينفون عنه تحريف الغالين ، وانتحال المبطلين ، وتأويل الجاهلين » (۱) وقوله هذا غير مُرْضِي عند العلماء ، لأن الحديث لم يصح ، وعلى فرض صحته ، فأن معناه

⁽۱) رواه ابن عدي في الكامل وغيره ، وقال العراقي له طرق كلها ضعيفة لا يثبت منها شيء ، وقد حسنه بعض العلماء لكثرة طرقه وانظر التفاصيل في التدريب حد ١ ــ ص٢٠٣-٣٠٣ .

« رأين عبل هذا العلم من كل خُلُف عدولُه » بدليل أنه يوجد من يسمل هذا العلم وهو غير عدل •

· ، ـ كيف يُعرف ضبط الراوي ؟

يعرف ضبط الراوي بموافقه الثقات المتقنين في الرواية ، فان وافقهم في روايتهم غالباً فهو ضابط ، ولا تضر مخالفته النادرة لهم ، فان كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه ، ولم يُعتج به •

٦ - هل يُقبل الجرح والتعديل من غير بيان ؟

- أما التعديل فيقبل من غير ذكر سببه على الصحيح المشهور،
 لأن أسبابه كثيرة يصعب حصرها ، إذ يحتاج المعلك أن يقول مثلا : لم يفعل كذا ، لم يرتكب كذا ، أو يقول :
 هو يفعل كذا ، ويفعل كذا وهكذا •••
- ب) أما الجرح فلا يقبل الا مفسرا ، لأنه لا يصعب ذكره ، ولأن الناس يختلفون في أسباب الجرح ، فقصد يجرح أحدهم بما ليس بجارح قال ابن الصلاح : « وهسذا ظاهر مقرر في الفقه وأصوله ، وذكر الخطيب العافظ أنه مذهب الأئمة من حفساظ العديث ونقاده مثسل البخاري ومسلم وغيرهما ، ولذلك احتج البخاري بجماعة سبق من غيره الجرح لهم كوكرمُة وعُمرو بن مرزوق ، واحتج مسلم بشويد بن سعيد وجماعة اشستهر الطعن فيهم ، وهكذا فعل أبو داود وذلك دال على أنهم ذهبوا الى أن الجرح لا يثبت الا اذا فسر سببه » (۱)

٧ _ هل يثبت الجرح والتعديل بواحد ؟

ا) الصحيح أنه يثبت الجرح والتعديل بواحد • (۱) علوم العديث ص٩٦ باختصار يسير •

ب) وقيل لا بد من اثنين •

٨ ـ اجتماع الجرح والتغديل في راو واحد:

اذا اجتمع في راو الجرح والتعديل •

أ) فالمعتمد أنه يقدم الجرح اذا كان مفسَّراً ومرا التعديل ، ب وقيل ان زاد عدد المُدَّرِليَّنُ على الجارحين قدم التعديل ، وهو ضعيف غير معتمد •

٩ ـ حكم رواية العُدُّل عن شخص:

أ) رواية العدل عن شخص لا تعتبر تعديلا له عند الأكثرين وهو الصحيح ، وقيل هو تعديل •

ب) وعمل العالم ونُتَّيَّاهُ على وُفِّق حديث ليس حكما بصحته ، وليس مخالفته له قدحاً في صحته ولا في رواته وقيل بل هو حكم بصحته ، وصححه الآمدي وغيره من الأصوليين، وفي المسألة كلام طويل •

١٠ _ حكم رواية التائب من الفسق:

أ) تقبل رواية التائب من الفسق •

ب) ولا تقبل رواية التائب من الكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

١١ ـ حكم رواية من أخذ على التعديث أجرأ •

أ لا تقبل عند البعض كأحمد وإسعق وأبي حاتم رو
 ب) تقبل عند البعض الآخر كأبي نعيم الفضل بن دكين •

ح) وأفتى أبو إسحق الشيزاري لن امتنع عليه الكسب لعياله بسبب التحديث بجواز أخذ الأجر •

17 _ حكم رواية من عُرِف بالتساهل او بقبول التلقين او كثرة السهو:

- أ لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه ،
 كمن لا يبالي بالنوم وقت السماع ، أو يحدث من أصل غير مُقَابُل .
- ب) ولا تقبل رواية من عرف بقبول التلقين في الحديث ، بأن يُلُقَنُ الشيءُ فيحدث به من غير أن يعلم أنه من حديثه حديث و لا تقبل رواية من عُرف بكثرة السهو في روايته •

١٣ ـ حكم رواية من حُلَّثُ ونُسِيَ :

أ تعريف من حدث ونسي : هو أن لا يذكر الشيخ رواية
 ما حدث به تلميذُه عنه •

ب) حكم روايته :

- ١ _ الردُّ: أن نفاه نفياً جازماً ، بأن قال : ما رويتُــه أو هو يكذب عليَّ ونعو ذلك •
- ٢ ـ القبول: ان نردد في نفيه ، كأن يقول: لا أعرفه أو لا أذكره و نحو ذلك •
- ح _ هل يعتبر رد الحديث قادحاً في واحد منهما ؟ لا يعتبر رد الحديث قادحاً في واحد منهما الأنه ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر،
- د) مثاله : ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجة من رواية ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سُهيَّل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى باليمين مع الشاهد » قال عبد العزيز بن محمد الدراوردي : حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن

سهيل ، فلقيتُ شهيلًا، فسألته عنه فلم يعرفه ، فقلت حدثني ربيعة عنك بكذا ، فصار سهيل بعد ذلك يقول . حدثني عبدالعزيز عن ربيعة عني أني حدثت عن أبي هريرة رضى الله عنه مرفوعاً بكذا ٠٠٠

ه) أشهر المصنفات فيه : كتاب أُخبار مُنْ حُــدُثُ ونُسِيّ ، للخطيب،

المنجَث الثاني

فكرة عامة عن كتب الجرح والتعديل

بما أن الحكم على الحديث صحة وضعفاً مبني على أمور منها عدالة الرواة وضبطهم أو الطعن في عدالتهم وضبطهم لذلك قام العلماء بتصنيف الكتب التي فيها بيان عدالة الرواة وضبطهم منقولة عن الأئمة المُدَّرِلِينَ الموثوقين ، وهذا ما يسمى بد «التعديل» كمان أن في تلك الكتب بيان الطعون الموجهة الى عدالة بعض الرواة أو الى ضبطهم وحفظهم كذلك منقوله عن الأئمة غير المتعصبين ، وهذا ما يسمى بد « الجُرَّح » ومن هنا أطلق على تلك الكتب وهذا ما يسمى بد « الجُرَّح » ومن هنا أطلق على تلك الكتب وهذا ما يسمى بد والتعديل » •

وهذه الكتب كثيرة ومتنوعة ، فمنها اللفردة لبيسان الرواة الثقات ، ومنها المفردة لبيان الفسعفاء والمجروحين ، ومنها كتب لبيان الرواة الثقات والضعفاء ، ومن جهة أخرى فان بعض هده الكتب عام لذكر رواة الحديث بغض النظر عن رجال كتساب أو كتب خاصة من كتب الحديث ، ومنها ما هدو خاص بتراجم رواة كتاب خاص أو كتب معينة من كتب الحديث .

هذا ويمتبر عمل علماء الجرح والتعديل في تصنيف هدنه الكتب عملا رائعا مهما جبارا اذ قاموا بمسح دقيق لتراجم جميع رواة العديث وبيان الجرح أو التعديل الموجه اليهم أولاً،ثم بيان من أخذوا عنه ومن أخذ عنهم ، وأين رحلوا ، ومتى التقوا ببعض الشيوخ وما إلى ذلك من تحديد زمنهم الذي عاشوا فيه بشكل لم يسبقوا إليه ، بل ولم تصل الامم المتحضرة في هذا المصر الى قريب مما صنفه علماء العديث من وضع هدذه الموسوعات الضخمة في تراجم الرجال ورواة العديث فحفظوا على مدى الأيام التعديف الكامل برواة العديث ونقلته فجزاهم الله عنا خيراً، واليك بعض الأسماء لهذه الكتب :

- ١ ــ التاريخ الكبير للبخــاري ، وهو عام للرواة الثقـات
 والضمفاء •
- ٢ ــ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ، كذلك هو عام للرواة
 الثقات والضعفاء ويشبه الذي قبله
 - ٣ ــ الثقات لابن حِبَّان ، كتاب خاص بالثقات •
- ٤ ــ الكامل في الضعفاء لابن عدي ، وهـــو خاص بتراجم
 الضعفاء كما هو ظاهر من اسمه •
- ۵ ــ الكمال في أسماء الرجال لعبد الغني المقدسي كتاب
 عام ، الا أنه خاص برجال الكتب الستة •
- ٦ ميزان الاعتـــدال للذهبي ، كتــاب خاص بالضعفاء
 والمتروكين (أي كل من جُرِح وإن لم يُقبل الجرَّحُ فيه)
- ٧ ـ تهذیب التهذیب لابن حجــر ، یعتبر من تهذیبات
 ومختصرات کتاب « الکمال فی أسماء الرجال »

المنجئث الثالث

مراتب الجح والنعديل

لقد قسم ابن أبي حاتم في مقدمة كتابه « الجرح والتعديل » كُلاً من مراتب الجرح والتعديل الى أربع مراتب ، وبين حكم كل مرتبة منها ، ثم زاد العلماء على كل من مراتب الجرح والتعديل مرتبتين ، فصارت كل من مراتب الجرح والتعديل ستا ، واليك هذه المراتب مع الفاظها :

١ ـ مراتب التعديل والفاظها:

- أ) ما دل على المبالغة في التوثيق أو كان على وزن أفعل وهي أرفعها مثل : فلان اليه المنتهى في التثبت ، أو فلان أثبت المناس •
- ب) ثم ما تأكد بصفة أو صفتين من صفات التوثيق : كثقة ثبت · ثقة ، أو ثقة ثبت ·
- د) ثم ما دل على التعديل من دون إشعار بالضبط: كصُدوق. أو مُخلُّه الصدق، أو لا بأس به عند غير ابن معين، فإن « لا بأس به » اذا قالها ابن معسين في الراوي فهسو عنده ثقة •

- ه) ثم ما ليس فيه دلالة على التوثيق أو التجريح ، مثل فلان شيخ ، أو روى عنه الناس .
- و) ثم ما أَشْعُرُ بالقرب من التجريح : مثــل : فلان صالح الحديث ، أو يُكْتَبُ حديثه ·

٢ _ حكم هذه المراتب:

- ا) أما المراتب الثلاث الأولى فيعتج بأهلها ، وان كان بعضهم أقوى من بعض •
- ب) وأما المرتبة الرابعة والخامسة فلا يعتب بأهلهما ، ولكن يُكْتُبُ حديثُهم ويُختَبُرُ (١) ، وان كان أهل المرتبــة الخامسة دون أهل المرتبة الرابعة •
- د) وأما أهل المرتبة السادسة فلا يحتج بأهلها ، ولكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط دون الاختبار ، وذلك لظهور أمرهم في عدم الضبط •

٣ _ مراتب الجرح وألفاظها:

- أ ما دل على التليين : (وهي أسهلها في الجرح) مثل فلان
 لَيُّنُ الحديث أو فيه مُقال •
- ب) ثم ما مُرِّح بعدم الاحتجاج به وشبهه : مثل فلان لا يعتج به ، أو ضعيف ، أوله مناكير ·
- ح) ثم ما صرح بعدم كتابة حديثه ونحوه : مئـــل : فلان
- (۱) أي يُعتبر ضبطهم بعرض حديثهم على أحاديث الثقات الفسابطين، فأن وافقهم احتج بحديثهم والا فلا ، فظهر من ذلك أن من قبل فيه « صدوق » من الرواة لا يحتج بحديثه قبل الاختبار ، وقد أخطأ من ظن أن من قيل فيه « صدوق » فحديثه حسن لان الحسن يحتج به ، هذا ما هليه اصطلاح أنمة الجرح والتعديل ، أما العافظ ابن حجر فقد يكون له اصطلاح خاص في كتاب « تقريب التهذيب » بالنسبة لكلمة « صدوق » والله أعلم ،

- لا يكتب حديثه ، أو لا تحل الرواية عنه أو ضعيف جدا، أو وام بمُرَّة م •
- د) ثم ما فيه اتهام بالكذب أو نعوه : مثل فلان متهم بالكذب، أو متهم بالوضع ، أو يسرق العديث ، أو ساقط ، أو متروك ، أو ليس بثقة •
- ه) ثم ما دل على وصفه بالكذب و نحوه : مثــل : كذاب أو دجال أو وضاع أو يكذب أو يضع ·
- و) ثم ما دل على المبالغة في الكذب (وهي أسؤها) مثل فلان أكذب الناس، أو اليه المنتهى في الكذب، أو هـو ركن الكذب •

٤ _ حكم هذه المراتب:

- أ) أما أهل المرتبتين الأوليين فانه لا يُعتب بعديثهم طبعاً ، لكن يكتب حديثهم للاعتبار فقط وان كان أهل المرتبة الثانية دون أهل المرتبة الأولى •
- ب) وأما أهل المراتب الأربع الأخسيرة فلا يحتج بعديثهم ولا يُكْتُبُ ، ولا يُعْتَبُنُ به •